قراءات فى واقع الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر

الأستاذ/ غالم عبد الله(۞)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في جميع مجالات نشاطها و الهدف من وراء هذا هو تقييم مدى تأثير الإصلاحات على القدرات التنافسية للمؤسسات وتأهيلها لمواجهة تحديات التنافسية التي أفرزها الوضع الدولي الجديد .

Résumé:

Cet article a pour but d'éclairer les grandes mutations qu'a subi l'économie algérienne et leurs influences sur les enterprises publiques économiques notamment les effets des réformes appliqués depuis la restriction organique sur la compétitivité de ces enterprises.

La finalité de tout cela et d'apprécier les résultats des réformes économiques en termes de capacities concurrentielles des enterprises face aux defies de la compétitivité internationale

المقدمة:

إن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحولات وإصلاحات عميقة في جميع المجالات لذا وجب على المؤسسات الوطنية أن تدرك هذا التحول وتعيد النظر في استراتيجياتها من وقت لآخر حتى تضمن لنفسها حصة سوقية معتبرة.

لقد أصبح من المعروف لدى الخبراء والباحثين أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال الحقبة الأخيرة هي نتيجة تبنيها للوصفة التي قدمها كلا من الصندوق الدولي والبنك الدولي كشرط للإقراض ولذلك حاولنا تقديم قراءات شاملة عن الوضعية الاقتصادية قبل وبعد الإصلاحات من خلال محطتين أساسيتين هما :

۞) أستاذ مساعد مكلف بالدروس – كلية العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة محمد خيضر بسكرة.
e-mail : GHALEM602@yahoo.fr.

- وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية.
- وضعية الاقتصاد الجزائري أثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

I وضعية الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

لقد خلف الاستعمار الفرنسي بعد خروجه من الجزائر سنة ١٩٦٢ اقتصادا هشا يتكون أساسا من مجتمع زراعي مع وجود قاعدة صناعية محدودة. وخلال السنوات الخمس و العشرين بعد الاستقلال اتبعت الجزائر نموذج النمو الاشتراكي ذو التوجه نحو الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات. واحتوى هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات. وعلى صناعات إحلال الواردات و إنشاء مزارع الدولة الضخمة عن طريق تأميم الأراضي و كانت هذه الإستراتيجية تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتجات الهيدروكربونية التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنتي١٩٨٦/ ١٩٨٩ التين تميزتا بانخفاض في سعر البترول.

ولأجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم و للوصول إلى هذه الأهداف اتبعت عدة سياسات منها :

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي و جعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
- الاهتمام بالسوق الوطنية كمرحلة أولى و الانضمام إلى السوق العالمية كمرحلة ثانية.

ولتحقيق التنمية مرت الجزائر بمرحلتين أساسيتين :

أ- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من ١٩٦٢ إلى ١٩٩٣ و التي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات خاصة البترول خلال سنوات ١٩٧٣- ١٩٧٩- ١٩٨١ .

ب- مرحلة القرار الغير المستقل ابتداء من سنة ١٩٩٣ . و نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية و التي ترجع إلى تدهور الاقتصاد نتيجة لثقل المديونية الخارجية الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة و تبني الإصلاحات اقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي و البنك العالمي .

و تأسيساً على ما ذكرنا فإن هذه المرحلة تميزت بإصلاحات ذاتية مرت بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى[١] :

I -١- مرحلة الانتظار(١٩٦٢- ١٩٦٦):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية على مستوى الجهاز الإنتاجي نتيجة خروج المعمرين الأوروبيين الأمر الذي دفع العمال الجزائريين إلى تسيير و إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك كما تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري وخلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعي سنة ١٩٦٣ إضافة إلى توفير الأدوات والشروط اللازمة التي تمكنها من القيام بالتخطيط .

I -٢- مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (١٩٦٧- ١٩٧٩)

خلال هذه المرحلة اتبعت الدولة الجزائرية المخطط التنموي الأول (مخطط الثلاثي الأول ١٩٦٧-١٩٦٩) والذي يرتكز أساسا على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات. وفي سنة ١٩٧٠ ظهر المخطط الرباعي الأول الممتد من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣ . وخلال هذه الفترة قامت سكرتارية الدولة للتخطيط باختبار المشاريع على أساس معايير محددة و كان الهدف المنتظر من إتباع هذا المخطط هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة أساسية لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد .

---

١) عبد اللطيف بن اشنهو- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط- ١٩٦٢-١٩٨٠- الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- ١٩٨٢- ص ٢١.

وتكملة للمخطط السابق. اعتمدت الدولة الجزائرية على المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤ـ١٩٧٧) والرامي إلى توفير مصادر لتمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة منها الحديد و المحروقات ومواد البناء والميكانيكيا والكهرباء والإلكترونيك؛ كما اهتمت كذلك بالقطاعات الغير اقتصادية حيث أعطيت الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل و على العموم فقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي بغية إقامة صرح اقتصادي وطني مكون أساسا من شركات وطنية كبرى تسيطر على السوق الوطنية. إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية و زيادة مفرطة في عدد العمال إضافة إلى عدم توازن حجم الاستثمارات[١].

I -٣ التصحيح الهيكلي الثاني (١٩٧٩ــ ١٩٨٧)

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن ممتلكات عمومية من خلال صدور القانون ٨١/ ٨٤ ثم القانون ١٩/ ٨٧ المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحيه جماعية وكان الهدف من وراء هذا القانون هو إعادة تنظيم أملاك الدولة الزراعية.

ومن أجل ضمان التسيير الفعال و المحكم للمؤسسات قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم ٨٠/ ٢٤٢ الصادر في سنة ١٩٨٠ و طبق هذا الإجراء بداية من سنة ١٩٨١. حيث تم تقسيم ٣٠ مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى ٣٠٠ مؤسسة جديدة و اتجهت بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية[٢] ابتداء من سنة ١٩٨٣.

---

١) كربال بغداد. نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة. العدد الثامن. ص ٥٦.

٢) غالم عبد الله. .تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٢، رسالة الماجستير.غير منشورة، ص ٦٥.

إن الهدف من وراء تلك الإجراءات هو تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح التدريجي للسوق الوطنية و إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما قامت الدولة بضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص.

لقد كانت هذه الإجراءات في البداية تهدف إلى تنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية لتستجيب لمتغيرات المحيط الاقتصادي الجديد[1].

I - ٤ التصحيح الهيكلي الثالث (١٩٨٨- ١٩٩٢)

تميزت هذه المرحلة باستمرار السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات كاستقلالية المؤسسات العمومية (قانون ٨٨/٠١). حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة باتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات دون العودة للجهة المركزية.

تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة[2].

إن استقلالية المؤسسات العمومية لها مجموعة من الميزات نذكر منها.:

- تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة.
- لمواكبة الاقتصاد الوطني التغيرات الجديدة يجب الربط بين التخطيط و عمل السوق.

1) Bouyacoub. Ahmed."l'entrepris publique et l'économie de marché (1988-1993) algérie. Le cahiers du CREAD.N39.1997.P 23."

٢) بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر- الانجازات و التحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف ٢٩/٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١٣.

II مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

في سنة ١٩٨٩ تم تعديل دستور الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية بإجراء تغييرات تمثلت في حذف الفصل الثاني المتعلق بالاشتراكية وحصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية وتقرير حق الملكية الخاصة دون أي قيد ، بالإضافة إلى التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهكذا تقرر عدم تدخل الدولة في تسيير وإدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فقد تقرر تحديد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج ولذلك صدر قانون ٩٠-١٠ لسنة ١٩٩٠ والمتعلق بالنقد والقرض حيث نص صراحة على فتح فروع للبنوك الأجنبية مع الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لكن الوضع الاقتصادي قبل التعديل الهيكلي كان كارثياً حيث أظهرت الإحصائيات عدم تحقق النمو وإنعاش التنمية ولم يتم حقيقة الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، حيث زاد الوضع تأزما باتجاه مسار النمو السالب وانخفاض معدل النمو في نهاية ١٩٩٣ إلى - ٢ر٠٪ في الوقت الذي كان ينتظر أن يصل إلى ١ر٢٪[١].

وهناك مجموعة عوامل ساهمت في الوصول إلى التعديل الهيكلي :

II -١- العوامل المساعدة للوصول إلى التعديل الهيكلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءاً كبيراً من إيرادات صادراتها .
- الحماية الجمركية من حيث التحيز في التمييز بين منتجات الدول النامية والدول الرأسمالية.
- التضخم المستورد .
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.

---

١) مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص، الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أفريل ٢٠٠٢م، ص، ص ،١٥، ٢٠

- عجز موازين المدفوعات.
- الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء .
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة.

II -٢- وسائل التعديل الهيكلي :

وضعت الجزائر خلال التوقيع على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامجا يحتوي على وسائل مختلفة لحل الأزمة التي تعاني منها الجزائر، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى :

II-٢-١ الوسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي:

تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسة العمومية من حيث إعادة تنظيم التسيير الداخلي لها ووضع إستراتيجية التكيف والتحكم مع الأخذ بعين الاعتبار السوق والتطور التكنولوجي لخلق القيمة المضافة في الإنتاج وتعزيز النظام الإعلامي والاتصال في المؤسسة، وهكذا قررت الحكومة مواصلة عملية تطهير المؤسسات اتجاه استقلال المؤسسة أو توسيع رأس مالها.

وتقرر في شأن المؤسسات العودة إلى التعامل بالمقاييس العالمية عن طريق الاعتماد على مواردها[١]؛ وهكذا انتقلت المؤسسات إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي وخلق المنافسة وترقية السوق المحلية بمنافسة الواردات كما أكد البرنامج على استمرار عملية الخوصصة وتكون في البداية في مجال السياحة والتجارة والنقل والصناعات الغذائية من مبدأ العمل وفق العقود المبرمة كما أن البرنامج يتضمن استكمال تطهير ٢٣ مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.

---

١) عماري عمار، قطاف ليلى، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول التأهيل

أما بند الحماية الاجتماعية فقد خصصت الحكومة قوانين وإجراءات تهدف إلى تأمين وحماية الطبقات الاجتماعية التي تعيش في وضعية صعبة، لهذا خصصت الحكومة قوانين لحماية العمال حيث تقرر بالنسبة للفئة الأولى منح مساعدات عن طريق إنشاء صندوق التأمين على البطالة أو عن طريق تسيير التشغيل الذي وضع خصيصا للتكفل بهم قبل الشروع في طردهم. حيث فرضوا على المؤسسة مراعاة عدة اعتبارات منها السعي نحو تحويل فائض من العمال نحو نشاطات جديدة، أما بالنسبة للعمال المحالين على التقاعد المسبق فقد تقرر إنشاء صندوق يخصهم يدعى صندوق التقاعد المسبق.

من ناحية ترقية الاستثمارات، ففي سنة ١٩٩٤ وفي إطار إنعاش وتنمية الاستثمار تقرر دراسة ٤٣٠ مشروعاً استثمارياً يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم معالجة ٣٧٥ مشروعاً فقط، حيث منحت لهذه المشاريع امتيازات جبائية. وفي إطار تشجيع الاستثمار فقد جاء في برنامج التعديل الهيكلي خوصصة البنوك بغرض فتح المجال لإنشاء مؤسسات مالية غير مرتبطة بالدولة والتي من شأنها تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على العمل بمنحها القروض[١].

II -٢-٢- الوسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية:

حرص في مجال التجارة الخارجية في تطبيقها لبرنامج الاستقرار الاقتصادي على ضرورة النجاح في السياسة الجديدة للتجارة الخارجية التي احتلت المكانة الرئيسية في البرنامج والذي يتضمن عدة نقاط نلخصها فيما يلي:

١- إنشاء قانون خاص بالتجارة الخارجية.

٢- السياسة الجبائية: اتخذت عدة تدابير في مجال الجباية تتمثل في تقليص أو إظهار الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من رفع نسبة الضريبة على أرباح الشركات المعاد استثمارها.

١) منير يونس، ثمار الإصلاحات، النهوض الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص، ص ص٢٥، ٢٧.

٣- السياسة الجمركية: في مجال الإجراءات الجمركية سطرت تدابير خاصة تتمثل في رفع نسبة الحقوق الجمركية لحوالي ٢٩ سلعة بهدف حماية المواد المصنعة محليا أمام المستوردة، كما تم تعديل قانون الجمارك بالاعتماد على إستراتيجية عمل ترتكز على تسهيلات إدارية تهدف إلى حماية الإنتاج وتمويل الخزينة العمومية تماشيا مع اقتصاد السوق.

٤- تخفيض قيمة العملة المحلية بغرض تحقيق المساواة بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

٥- تحرير التجارة الخارجية.

III - نتائج وانعكاسات مسار برنامج التعديل الهيكلي:

لا بد من تقييم مسار برنامج التعديل الهيكلي، حيث انتهت الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس ١٩٩٨، لذلك أصبح من الضروري تطبيق هذا البرنامج لمعرفة مدى نجاحته أو فشله في إصلاح الاقتصاد الجزائري، وهناك رأيان : رأي الهيئات المالية الدولية ورأي خبراء الاقتصاد .

III -١- تقييم الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي):

بعد أربع سنوات من لجوء الجزائر والعمل مع مؤسسات بريتن وودز وموافقتها على تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي فقد شهدت تحولات جذرية في اقتصادها، حيث تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على القطاع العام والتخطيط المركزي لتحقيق التنمية إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ويسير حسب آليات السوق، وكما تشير الإحصائيات الرسمية فإن الجزائر قطعت شوطا كبيرا للوصول إلى مؤسسات اقتصادية تم استعادة نشاطها وحسب خبراء صندوق النقد الدولي، فالجزائر حققت التوازنات الكبرى وذلك بالتزامها بتطهير مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلتها كما استطاعت الجزائر تحقيق تقليص في عجز الميزانية إلى ٤ر١٪ من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٥ بعد أن كان ٤ر٤٪ سنة ١٩٩٤، كما استطاعت أيضا الوصول بالناتج الداخلي الخام إلى ٣ر٤٪ سنة ١٩٩٥ بعد عامين من التدهور بفضل ارتفاع الصادرات عن طريق رفع رصيد المحروقات، واستنادا إلى هذه البيانات فالجزائر في نظر خبراء الصندوق هي بمثابة تلميذ جيد عرف كيف يلتزم بالتعاليم المملاة عليه، حيث ورغم الظروف الصعبة فقد شجع أعضاء الصندوق الجزائر على قدرتها في التحكم في معدل التضخم والوصول به إلى ٤,٨٪ سنة ١٩٩٨، بعد أن تجاوز سنة ١٩٩٤ نسبة ٣٠٪ وكذلك الانتقال من وضعية سلبية للنمو (- ٢ر١٪) سنة ١٩٩٤ إلى ٤٪ سنة ١٩٩٧ وتحقيق احتياطيات صرف قدرت بـ ٥ر٨ مليار دولار، وهي تمثل وضعية سيولة لم تحقق أبدا من طرف الجزائر.

كما أن نسبة خدمة الدين تطورت من ٦ر٤٨٪ سنة ١٩٩٤ ، ٨ر٤٣٪ سنة ١٩٩٥ لتنتقل إلى ٩ر٣٦٪ وقد حقق الميزان التجاري فائض قدره ٥ر٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦م[1] مما مكن الدولة من متابعة سياستها للتخلص من مديونيتها تجاه الخزينة حيث انخفضت إلى ٧٧ر٣٤ مليار دينار سنة ١٩٩٦ وتحول عجز الميزانية إلى فائض يساوي ٣ر١٪ من الناتج الداخلي الخام في نهاية ١٩٩٧ ، كما حقق سعر الصرف للدينار استقرارا في حدود ١ دولار= ٥٦ دج ، هذا ما جعله قادرا على منح ضمانات للمستثمرين حيث تم إبرام ٧٠٠٠ مشروع استثماري بقيمة تفوق ٥٠ مليون دولار .

كما تم وضع احتياطي صرف في حدود ٥ر٨ مليار دولار ، وقد سمحت إجراءات التقشف في النفقات العمومية من تقليص العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية إلى ٣٧ مليار دينار بعدما كان يتجاوز سابقا ٧٠ مليار دينار ، وبلغت خدمة الدين ٥٣٪ من قيمة المداخيل بعدما كانت تقارب ١٠٠٪ ومن بين القطاعات التي عرفت نمو أكبر قطاع الفلاحة حيث وصل إلى ٥ر١٩٪ سنة ١٩٩٦ نتيجة الظروف الطبيعية بطبيعة الحال ، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف آبار وبداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز ، أما قطاع البناء والأشغال العمومية المستقطب لأكبر نسبة من العمالة فقد انتقل النمو فيه من ٩ر٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥ر٤٪ سنة ١٩٩٦ ليتدحرج إلى ٤ر٢٪ سنة ١٩٩٨ بينما انتقل معدل نمو الصناعة من - ٩ر٣٪ سنة ١٩٩٧ إلى ٦ر٤٪ ؛ بفضل هذه النتائج تمكنت الجزائر من احتواء انهيار الدينار مع تقليص معتبر للتضخم ومن ثم تسديد ما قيمته ١٥٠ مليار من ديونها سنة ١٩٩٩ .

1) Benbitour Ahmed, l'expérience algérienne de développement (1962- 1991), édition Dar Echrifa, Algeria 1992, p 45.

III -٢- تقييم الخبراء:

III -٢-١- الناحية الاقتصادية :

أجمع المتخصصون في الاقتصاد على أن الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر، فرغم التحسينات الملحوظة تبقى الأوضاع هشة، ويرى الخبراء أنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل وتحقيق نسب نمو تفوق ٤٪ أو ٥٪ بالموازاة في التحكم في نسب التضخم في حدود تقل عن ٧٪، فالاستقرار الاقتصادي غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى، وهو مشكل في حد ذاته ذلك أنه راجع لالتزام الجزائر بحصتها داخل الأوبك والتي تمثل ٩٠٨ ألف برميل يوميا عن الفائض في السوق النفطية وتقلب أسعار البترول، فالجزائر تعتمد على توفر الموارد الطبيعية لتسديد ديونها مع أن هذه الموارد ممولة بقروض حيث أن ٤٠٪ من الديون ناتجة عن سعي الدولة في تحقيق برنامجها الغازي، لذا يرى الخبراء أن الإصلاحات جاءت متأخرة وكان لا بد على الجزائر أن تقوم بها منذ ١٩٨٦ وهي السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط وظهر انعكاسها المباشر على الخزينة.

هناك كذلك تفاقم العجز الغذائي الذي أصبح يمثل ٨٠٪ حيث أن الإحصاءات كشفت على أن إنتاج الحبوب لم يتغير من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٩٨ مع أن عدد السكان تضاعف ليصل ٣٥ مليون نسمة، أما بخصوص قطاع الصناعة فقد عرف نموا سلبيا إذ تراجع بنسبة - ٩ر٣٪ سنة ١٩٩٧، هذه النتائج السلبية تنذر بصعوبة إنقاذ قطاع الصناعة مما يؤكد أن المؤسسات العمومية لم تتكيف بعد مع مبدأ التنافس فهي تسعى للاحتفاظ بهامش الربح مع رفع الأسعار بدلا من تقليص التكاليف[١].

١) مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)الدورة العادية الثانية عشر، ١٩٩٨.

III -٢-٢- الناحية الاجتماعية:

ورغم النتائج الاقتصادية المحققة إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب مما أثر على القدرة الشرائية للمستهلكين حيث أن سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية أدت إلى تسريح أكثر من ٢٦٠ ألف عامل وزادت من تفاقم ظاهرة البطالة التي وصلت إلى ٢ر٢٨٪ لسنة ١٩٩٧ ليصبح هذا الرقم من أعلى المعدلات في العالم بعد أن كانت هذه النسبة ٥ر١٦٪ سنة ١٩٨٥ ، وهذا ما حرك موجة الاحتجاجات العارمة في أوساط العمال، ويقول الملاحظون أنه لولا الوضع الأمني لتعرضت البلاد إلى انفجار اجتماعي ، إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية.

وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور وتحرير الأسعار، حيث أن أسعار المواد الغذائية تطورت بمعدلات مرعبة.

IV- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي:

IV-١- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:

أصاب الانكماش مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة، وكان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع الصناعي، فقد أثر انخفاض الإنتاج فيه وظلت معدلات استخدام قدراته متدنية وتدهورت مالية المؤسسات وتم حل العديد من المؤسسات، فمثلا بالنسبة للإنتاج، فقد هبط مؤشر الإنتاج بأكثر من ١١ نقطة بين ١٩٩٤ و١٩٩٧، وأكثر المؤسسات المتضررة من الانكماش هي المؤسسات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري، أما الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا مطردا فهي فروع الطاقة والمحروقات.

وقد ارجع هدم البنية المالية للمؤسسة إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فقد لوحظ تأزم قوي بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية، ارتفع هذا المكشوف على الحساب بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من ٩ مليار دينار سنة ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٣ مليار دينار في نهاية ١٩٩٦، وهو ما يمثل ٢٨٪ من رقم الأعمال الإجمالي.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني أن القطاع الصناعي كان له مالية ايجابية تقدر بـ: ٨مليار دينار سنة ١٩٩٣، وقد بدأ ظهور التمويل على المكشوف سنة ١٩٩٤ بمبلغ ١٠ مليار دينار. إن برامج التصحيح أدت إلى حل ٨٠٠ مؤسسة منذ ١٩٩٤، وانجر عن ذلك انخفاض في عدد العمال وحتى سنة ١٩٩٨ فقد تم تخفيض عدد العمال بوضع ١١٨٢٩٩ في المؤسسات العمومية مقابل ٩٤٧ في المؤسسات الخاصة، فمن خلال البيانات يلاحظ أن العمال الذين شملتهم عمليات التخفيض يعادل حوالي ٥٪ من مجمل السكان المشغولين في القطاع المهيكل عام ١٩٩٧، هذا ما يبين إلى أي مدى كانت انعكاسات عملية إعادة الهيكلة سلبية على التشغيل، هذا ما إذا أضفنا إلى عدد العمال الذين شملتهم عمليات التخفيض

واختاروا التقاعد المسبق فإننا نصل إلى عدد ٢٦٤ ألف عامل شملتهم الإجراءات المذكورة، وهذا يمثل ٦٪ من السكان المشغولين[١].

IV-٢- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الفلاحي:

بدأت الإصلاحات الهيكلية في الفلاحة سنة ١٩٨٧ ولوحظ أن بعض المزروعات زادت بشكل ملحوظ فيما سجلت مزروعات أخرى تراجعا كبيرا، ففي إنتاج المزروعات الصناعية تم ضربه في ثلاثة ما بين ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤، بينما زاد الإنتاج في اللحوم الحمراء بنسبة ٣٦٪ ، كما بلغ إنتاج الحبوب ٢٢٪ والعلف ٤٥٪، والخضر الجافة ١٤٪ واللحوم البيضاء ٧٪ ، وهذه المعاينة تظهر أن الإنتاج الزراعي الاستراتيجي تراجع تاركا المجال للمزروعات لجلب أكثر ربحا للمنتج، وأن الأسعار الفلاحية للخضر والفواكه تم تحريرها سنة ١٩٨٢ ويلاحظ أن هذا التحرير لم يأت بتنمية ذات شأن للإنتاج، فإن الواردات من المواد الغذائية لم يتم تقليصها بل تفاقمت التبعية الغذائية اتجاه الخارج ومازال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف رغم أن الواردات تميل نحو الانخفاض منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

١) مشروع التقرير التمهيدي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)، مرجع سابق.

الخاتمـــــة:

أن الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها الجزائر منذ سنة ١٩٨٨ بغية معالجة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الوطني والتي وجدت تفسيرها في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم أعباء الديون الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لكن لم ينتج عن هذه الإصلاحات الهيكلية إلا نتائج ظرفية مرتبطة بتطبيق البرنامج من ناحية البعد الزمني، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي، وأمام هذه الأوضاع المزرية لم يكن للجزائر خيار إلا قبول أصعب وسيلة للخروج من النفق حيث تبنت سياسات التعديل الهيكلي بالاتفاق مع المؤسسات الدولية وهذا ما سمح لها بتأخير آجال تسديد ديونها الخارجية بالاتفاق مع كل من نادي باريس ونادي لندن على إعادة جدولة ديونها العمومية وديونها الخاصة حيث تحصلت الجزائر على مساعدات مالية من عدة جهات لتدعيم الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها.

أما عن الوضعية الاقتصادية الحالية فالجزائر تعيش في رخاء مالي ولكن لايحقق النمو الفعلي إذ وصل احتياطي الصرف من العملة الصعبة مايقارب ٨٠ مليار دولار وتقدر نسبة النمو في المتوسط ٦ر٦٪ وهذا راجع إلى ارتفاع عائدات النفط.

إن المطلوب من الحكومة الجزائرية في تقديرنا تكثيف الرقابة المالية على النفقات العمومية والاهتمام بالصادرات والتركيز على الجباية غير البترولية أكثر حتى نصل إلى النمو المطلوب.

قائمة المراجع

١. بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ـ الانجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف ٢٩/ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ .

٢. عبد اللطيف بن اشنهو ـ التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ـ ١٩٦٢ـ ١٩٨٠م ـ الجزائر ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ ١٩٨٢ .

٣. عماري عمار، قطاف ليلى، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول التأهيل

٤. غالم عبد الله .تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر الفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٢ ، رسالة الماجستير .غير منشورة .

٥. كربال بغداد . نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية . جامعة بسكرة . العدد الثامن .

٦. مجلة الاقتصاد و الأعمال– عدد خاص، الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أفريل ٢٠٠٢ .

٧. مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) الدورة العادية الثانية عشر، ١٩٩٨ .

٨. منير يونس، ثمار الإصلاحات، النهوض الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال ـ عدد خاص.

9. Benbitour Ahmed, l’expérience algérienne de développement (1962- 1991), édition Dar Echrifa, Algeria 1992.
10. Bouyacoub. Ahmed."l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993) Algérie. Le cahiers du CREAD.N39.1997